تتخذه القيادة الاسرائيلية، بتعريض حالة وقف اطلاق النار للخطر، وباستخدام سلاحها الجوي بالتحديد، يعود إلى اعتبارات عدة: فمن جهة، يعيش العدو وضعاً بالغ الصعوبة داخل الأرض المحتلة، حيث يعم الرفض الشعبي لواقع الاحتلال أنحاء البلاد، من قطاع غزة حتى هضبة الجولان مروراً بالضفة الغربية والأرض المحتلة عام ١٩٤٨. فترى القيادة الاسرائيلية، نتيجة لقصر نظرها المعهود، أن ضرب الثورة الفلسطينية عسكرياً يساعدها على ضرب أهل الأرض الفلسطينية المحتلة سياسياً. كما وأن الحرب على الحدود الشمالية تخفف من الضغوط الداخلية والعالمية، الناجمة مباشرة عن حالة الغليان الشعبي الفلسطيني، والقمع الهمجي الاسرائيلي في الداخل.

أما من جهة أخرى، فان أحد الاعتبارات هو اهتمام القيادة الاسرائيلية بما يجري حولها من تحركات وتطورات في الساحة العربية. فهي تريد أن يعود الجنوب أداة للتحريك والتفجير عند الحاجة؛ أي أن الجنوب اللبناني يشكل «بوابة» اسرائيل إلى الوضع العربي، تهدده عبرها وتبقيه جرحاً مفتوحاً. ويضاف اعتبار آخر هام جداً، وهو أن العدو يفتقد، منذ زمن بعيد، الاستراتيجية العسكرية الفاعلة في مواجهة النمو العسكري المستمر للثورة الفلسطينية (مما لا يمنعه بطبيعة الحال أن ينجح في عملياته الصغيرة، أو بتطبيق بعض التكتيكات العسكرية)، فلا يجد سبيلاً سوى العودة إلى الأساليب المعهودة. أي أن العدو الصهيوني، لا يتحمل استمرار حالة وقف اطلاق النار، في وقت تزداد فيه قوة الثورة العسكرية، بل وفي وقت تقوم فيه الجماهير الفلسطينية في الداخل، بالهجوم على الارادة السياسية الاسرائيلية؛ بحيث بات هذا العدو لا يعرف كيف يرد على الهجوم السياسي، بعد فشل خططه السياسية من «ادارة مدنية» و«روابط قرى»، سوى بفتح الجبهة العسكرية. ويبدو أن العدو يظن أن ضربات عسكرية تقليدية، في غياب الاستراتيجية العسكرية الفاعلة، هو أفضل من لا ضربات على الاطلاق!

مفهوم وقف اطلاق النار

انه من الواضح، أن احدى القضايا المطروحة حالياً هي: ماذا يعني وقف اطلاق النار؛ أية رقعة جغرافية يشملها؛ وأية أسلحة، أو أفعال عسكرية يمنعها؟ لقد حاولت القيادة الاسرائيلية، وخاصة خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، أن تطرح مفهومها الخاص لوقف اطلاق النار، وذلك بعد أن شعرت أنه لم يعد يفيدها، بل أنه يقيدها. فقد طرح القادة والناطقون الاسرائيليون مراراً (كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة)، أن وقف اطلاق النار لا يشمل الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية وحدها، بل ويشمل كل عمل عسكري ينطلق بالأساس من لبنان. وكان المتحدثون باسم وزارة الخارجية الأميركية، أو البيت الأبيض، قد أيدوا ذلك الموقف وكرروه. وقد ردت الثورة في حينه مؤكدة أن الطرف الوسيط، خلال مفاوضات فرض وقف اطلاق النار، كان منظمة الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة الأميركية، فلا يحق لها أن تغير بنود وقف اطلاق النار. وكانت الثورة قد أكدت، منذ البداية، أن وقف اطلاق النار يشمل الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية فحسب، وأن الثورة تحتفظ بحق القيام بعمل عسكري على امتداد الأرض المحتلة، وانطلاقاً من كافة الجبهات العربية الأخرى.

أما الآن، وبعد الخرق الاسرائيلي الفاضح للاتفاق، فقد حاولت القيادة الاسرائيلية أن تطرح مفهوماً جديداً له. فقد أكد وزير الدفاع شارون (في ١٩٨٢/٥/١١) أنه يرفض أن يقتصر وقف اطلاق النار على منطقة الحدود الشمالية فقط، بل أنه يشمل كل عمل عسكري يتعرض له الاحتلال، وبغض النظر عن مصدره ونقطة انطلاقه، بمعنى أن شارون حاول أن يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في تموز (يوليو) ١٩٨١، اتفاقاً شاملاً لوقف النار من قبل الثورة. وكان رئيس الأركان ايتان قد أكد الموقف ذاته في ١٩٨٢/٤/٧، حين أكد أن كل عمل فلسطيني هو بمثابة خرق لوقف اطلاق النار؛ ووصل به الأمر، في ١٩٨٢/٤/١٠، الى حد القول: ان الانتفاضة الجماهيرية في الداخل هي أيضاً خرق للاتفاق! إلا أن الثورة أكدت مرة أخرى، أن اتفاق وقف اطلاق النار لا يشمل سوى العمل العسكري عبر الحدود الشمالية، وأن كافة العمليات الأخرى في الأرض المحتلة هي مشروعة، وأنها سوف تستمر. وأضافت الثورة: ان أعمال التسليح والتدريب